



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأربعاء 11 ديسمبر 2019 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7140



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 الوحدة الخليجية ضرورة و«ضمانة عربية للمستقبل»

الإمارات اليوم

03 تواصل الجهود لتعزيز السلم في المجتمعات المسلمة

تقارير وتحليلات

04 حل أزمة سد النهضة.. تفاؤل مشوب بالحدر

05 تزايد مبيعات الأسلحة في العالم يعكس طبيعة حجم الأزمات وشدة المنافسات

06 نهاية التفكير الحالم في منطقة الشرق الأوسط (2 - 2)

شؤون اقتصادية

08 الإمارات الأكثر نفاذاً للألياف الضوئية عالمياً

إنفوجراف

09 التبادل التجاري بين الإمارات ودول مجلس التعاون عام 2018

تطورات الأزمة العراقية

10 تصميم على مواصلة الاحتجاجات حتى تحقيق مطالب الحراك

من أنشطة المركز

11 في محاضرة «الإمارات للدراسات» رقم (720).. فاطمة الصايغ تستعرض كتابها «دولة الإمارات العربية المتحدة - صعوبات التأسيس ومقومات البناء»



الوحدة الخليجية ضرورة و«ضمانة عربية للمستقبل»

أكدت القمة الخليجية الـ 40 التي استضافتها العاصمة السعودية الرياض يوم أمس الثلاثاء، أهمية تعزيز التعاون والتكامل بين الدول الخليجية وتفعيل آليات الشراكات الاستراتيجية؛ وقد أظهرت الكلمات التي قُدمت في القمة حرص قادة وزعماء دول المجلس على الوحدة في مواجهة التحديات المشتركة التي تواجه دولهم؛ حيث أكد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، ثقته بالمجلس وقال إن «مجلس التعاون الخليجي تمكن من تجاوز الأزمات التي مرت بها المنطقة»؛ كما شدد القادة على أهمية الوحدة والتكاتف والتعاون، وعلى أن أي اعتداء على أي دولة في المجلس هو اعتداء على المجلس كله، مؤكداً أن الهدف الأعلى لمجلس التعاون هو تحقيق التكامل والترابط بين دوله. وقد قال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، الذي ترأس وفد الدولة في القمة، إن «مجلس التعاون سيبقى، والأخوة الخليجية ستبقى لأنها ضمانة عربية للمستقبل، وأمل المنطقة في أن نكون جزءاً من صناعة وصياغة مستقبل العالم».

كما عكس البيان الختامي للقمة، حرص دول المجلس على تفعيل مسيرة التعاون بينها في كل المجالات؛ حيث أكد ضرورة قوة وتماسك ومنعة مجلس التعاون، ووحدة الصف بين أعضائه، لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة أساسها العقيدة الإسلامية والثقافة العربية، والمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها، ورغبتها في تحقيق المزيد من التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين، بما يحقق تطلعات وآمال مواطني دول المجلس. وفي هذا السياق، أكد البيان دعم دول المجلس لاقتراح الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، رحمه الله، بالانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، وتوجيه المجلس الأعلى باستمرار في مواصلة الجهود لتحقيق هذا الهدف الذي يتوق إليه ليس كل خليجي فحسب، وإنما كل عربي ومسلم؛ فتحقيق مثل هذا الهدف لا شك ستكون له نتائج عظيمة على واقع ومستقبل شعوب المنطقة بأكملها.

وبرغم أن الأزمة مع قطر لم تتم مناقشتها أو التطرق إليها في البيان بشكل مباشر، فقد كان واضحاً من الكلمات والبيان نفسه اهتمام القادة بهذه المسألة، وحرصهم الشديد على ضرورة حلها؛ حيث أشاد المجلس الأعلى بالمساعي الخيرة والجهود المخلصة التي يبذلها الشيخ صباح الأحمد الصباح أمير دولة الكويت، لرأب الصدع، وعبر عن دعمه لتلك الجهود وأهمية استمرارها في إطار البيت الخليجي الواحد. وكان بالطبع لافتاً للنظر غياب أمير قطر الشيخ تميم بن حمد عن القمة، برغم دعوة خادم الحرمين الشريفين له، والتصريحات الإيجابية التي أدلى بها أكثر من مسؤول خليجي في هذا الشأن؛ ولا شك أن عدم وجود أمير قطر ألقى بظلال سلبية في هذا الاتجاه، ولذلك رأى الدكتور أنور قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية، أن الأزمة مع قطر مستمرة، مشيراً إلى أن غياب أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني عن القمة، سببه «سوء تقدير».

وبالإضافة إلى العلاقات البنينة بين دول المجلس، فقد حظيت القضايا الإقليمية والدولية باهتمام واضح؛ حيث أكد القادة ضرورة التصدي للخطر الإيراني الذي يمثل تهديداً مشتركاً للمنطقة برمتها، وقد طالب الملك سلمان دول الخليج بأن «تتحد في مواجهة عدوانية إيران»، والعمل مع المجتمع الدولي لوقف تدخلات النظام الإيراني وتأمين نفسها في مواجهة هجمات صواريخه الباليستية».

كما كانت القضية الفلسطينية، حاضرة كالعادة؛ حيث تحظى باهتمام كبير ليس فقط لأنها قضية العرب المركزية الأولى، ولكن أيضاً لأنها مسألة إنسانية؛ حيث يواصل الاحتلال عدوانه على الشعب الفلسطيني بأساليب فاشية وعنصرية، وقد أكد البيان مواقف دول المجلس الثابتة من القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب والمسلمين الأولى، ودعمها للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وغير القابلة للتصرف، ومن بينها حقه في إقامة دولته المستقلة على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وكذلك عودة اللاجئين وفق مبادرة السلام العربية والمرجعيات الدولية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

إذاً، يمكننا القول إن هذه القمة كانت ناجحة بحكمة ورعاية خادم الحرمين، ومثلت مخرجاتها استجابة لتطلعات مواطني دول المجلس، وهناك آمال كبيرة معقودة على رئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة للمجلس في العام القادم، باتجاه تعزيز مسيرة مجلس التعاون في كل المجالات.

تواصل الجهود لتعزيز السلم في المجتمعات المسلمة

تحرص دولة الإمارات العربية المتحدة على تعزيز السلم والأمن والاستقرار في المجتمعات المسلمة، وضرورة تحقيق التعايش المشترك بين مختلف الشعوب، لإيمانها بأنه لا يمكن تحقيق أي تنمية في ظل سيادة الفوضى والاضطراب، وبأن مصير البشرية واحد وأصلها واحد. وقد عملت دولة الإمارات العربية المتحدة على تكريس هذا النهج على صعيد تجربتها التنموية، فكانت الأولوية لتحقيق الأمن والاستقرار والتعايش وقبول الآخر في ظل مجتمع يعيش فيه أكثر من 200 جنسية، ومن ثم استطاعت أن تحقق هذا المستوى المتقدم من عملية التنمية الشاملة، التي جعلت منها نموذجاً تنموياً ناجحاً. ويعد الاهتمام الكبير الذي توليه دولة الإمارات العربية المتحدة لمتندى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة، الذي يجمع العقلاء والحكماء من ثقافات وديانات وأعراق مختلفة، دليلاً على الجهود والطموحات الخاصة بالدولة لتحقيق عالم خالٍ من كل أسباب الصراع ولتحقيق الاستقرار المطلوب في المجتمعات المسلمة، التي يعاني الكثير منها حالات اضطراب وفوضى، بفعل عوامل متعددة، منها ما هو اقتصادي، في ظل انتشار الفقر والبطالة، ومنها ما هو فكري، في ظل انتشار تيارات التطرف والتعصب في عدد كبير من هذه المجتمعات.

وفي هذا الإطار استضافت دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة 09-11 ديسمبر الحالي الملتقى السنوي السادس لمنتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة، الذي يعقد تحت رعاية سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي، وتحت عنوان «دور الأديان في تعزيز التسامح.. من الإمكان إلى الإلزام»، حيث يأتي هذا الملتقى ليستكمل جهوداً كبيرة تم بذلها منذ تأسيس المنتدى، وخلال الملتقيات الخمسة السابقة، التي كان أولها عام 2014، التي كرست دور المنتدى كمؤسسة راسخة، استطاعت أن تستقطب اهتماماً كبيراً من المعنيين والمفكرين في أنحاء العالم الإسلامي كافة. وانطلاقاً من الأهمية الخاصة التي تعطيها دولة الإمارات العربية المتحدة للمنتدى، استقبل صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، أول أمس الاثنين، المشاركين في أعمال الملتقى السادس، حيث أكد سموه أن رؤية دولة الإمارات ونهجها يقوم على إعلاء القيم الإنسانية؛ لذلك تحرص على دعم أي مبادرة أو جهد يهدف إلى ترسيخ الوعي بأهمية التسامح والتعايش والسلام والوئام الذي لا غنى عنه في تحقيق الأمن والاستقرار الذي تنشده المجتمعات لأفرادها.

ومما لا شك فيه أن الملتقى السادس لمنتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة يحظى بأهمية خاصة، بالنظر إلى عدة عوامل: أولها، المشاركة الواسعة في فعالياته، حيث يشارك فيه نحو 1000 شخصية من القيادات الدينية والفكرية حول العالم. وثانيها، أن المشاركين في فعاليات الملتقى سيناقشون قضية مهمة هي التسامح كقيمة أخلاقية، بالتوافق مع 2019 كعام للتسامح في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث سيتم التعرض للجذور الروحية العميقة لهذه القيمة في الرواية الإسلامية، والجذور الأخلاقية للتسامح في التعاليم الدينية والفلسفية المختلفة. وثالثها، أن المشاركين سيتدارسون سبل مأسسة حلف الفضول الجديد، بعد النجاح الذي حققته مبادرات ومشاريع مشتركة بين عدد من قادة الأديان الإبراهيمية. إن منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة، الذي تستضيف ملتقياته السنوية، أبوظبي، يعد من أهم المنتديات في العالم الإسلامي، التي يعول عليها كثيراً في القيام بدور مهم في عملية تعزيز السلم والاستقرار داخل المجتمعات المسلمة، وفي تعزيز قيم التعايش المشترك على الصعيد العالمي، وهي في الوقت نفسه تعكس جهود دولة الإمارات العربية المتحدة الهادفة إلى تكريس قيم التسامح والتعايش والانفتاح على الآخر، ونبذ كل أسباب الخلاف والفرقة بين مختلف الأديان والأعراق والمذاهب.

حل أزمة سد النهضة.. تفاؤل مشوب بالحذر

أشاع البيان المشترك الذي أصدره وزراء خارجية كل من مصر وإثيوبيا والسودان مع ممثلين من البنك الدولي والولايات المتحدة بعد اجتماع حول أزمة سد النهضة، في واشنطن يوم الاثنين الماضي، وجاء فيه أن المحادثات بين الدول الثلاث ستواصل في يناير المقبل، حالة من التفاؤل الحذر بحدوث توافق ما على حل هذه الأزمة المستعصية.



وتسابق هذه الاجتماعات الزمن للوصول إلى حل للخلافات بين مصر وإثيوبيا التي تتركز حول نقطتين رئيسيتين: الأولى تتعلق بحصة مصر من المياه، حيث إن القاهرة تطالب بحصة مائة تقدر بـ 40 مليار متر مكعب عندما يكون الفيضان متوسطاً أو منخفضاً أو أعلى من المتوسط قليلاً، على أن تتحمل مصر والسودان العجز البالغ مقداره 10 مليارات متر مكعب مناصفة بينهما حتى ملء السد وتخزين المياه به، في حين تطلب إثيوبيا أن تكون حصة مصر والسودان معاً خلال سنوات الملء بقيمة تتراوح ما بين 31 و35 مليار متر مكعب، أما نقطة الخلاف الثانية، فتمثل بطلب مصر الحفاظ على منسوب 165 متراً للمخزون المائي للسد العالي في بحيرة ناصر، والتنسيق في تشغيل سدي النهضة والسد العالي طبقاً للاتفاقيات الدولية في تشغيل السدود على الأنهار الدولية، ولكن إثيوبيا ترفض ذلك أيضاً.

وعلى أي حال، ربما يعكس البيان المشترك الذي صدر عقب الاجتماع الأخير حدوث تقدم ما، لكن نجاح المحادثات، ومن ثم الوصول إلى اتفاق قبل 15 يناير 2020 كما هو مقرر، يتطلب من كل الأطراف الانخراط في هذه المحادثات بحسن نية وشفافية من أجل تحقيق المصالح المشتركة للدول الثلاث، وضمان التنفيذ الكامل لأحكام اتفاق إعلان المبادئ المبرم في 23 مارس 2015.

كان دخول الولايات المتحدة على خط حل أزمة سد النهضة الإثيوبي إيداناً ببدء مرحلة جديدة في محاولات حل هذه الأزمة، بعد أن أعلنت مصر في 5 أكتوبر الماضي أن المفاوضات قد وصلت إلى طريق مسدود نتيجة لتشدد الجانب الإثيوبي ورفضه كل الأطروحات التي تراعي مصالح مصر المائية وتتجنب إحداث ضرر جسيم لها. وقد أمن الوسيط الأمريكي عقد اجتماعات عدة، وتم الاتفاق على الوصول إلى حل نهائي للأزمة قبل 15 يناير المقبل.

ويبدو أن هذه الاجتماعات التي عقدت تحت مظلة الرعاية الأمريكية، قد أسفرت عن حدوث حلحلة ما للأزمة، ولكن ليس من الواضح حدود الانفراج الذي تم، وإذا ما كان سيقود إلى حل نهائي، في الموعد المقرر أو لا، وقد أصدر وزراء خارجية كل من مصر وإثيوبيا والسودان يوم الاثنين الماضي، عقب الاجتماع الأخير بياناً مشتركاً مع ممثلين من البنك الدولي والولايات المتحدة، جاء فيه أن المحادثات بين الدول الثلاث ستواصل في يناير المقبل، ما يعني أن هناك تفاهات ما قد تم التوصل إليها، وسيتم البناء عليها، وذكر البيان أن القادة «اتفقوا على أن المسار الاستراتيجي للاجتماعين الفنيين المقبلين ينبغي أن يكون تطوير القواعد الفنية والمبادئ التوجيهية لملء وتشغيل سد النهضة». وأشار البيان إلى أن القادة سيجتمعون في واشنطن يوم 13 يناير لمواصلة المحادثات. وكانت إثيوبيا قد رفضت قبل دخول واشنطن كوسيط في الأزمة، مناقشة قواعد تشغيل سد النهضة.

والحاصل أن اجتماع الاثنين الماضي قد عقد في ضوء مخرجات اجتماع وزراء خارجية الدول الثلاث في واشنطن في التاسع من نوفمبر الماضي. وقد تضمن الاجتماع عقد لقاءات ثنائية بين وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوشن مع وزراء الخارجية والري في كل من مصر والسودان وإثيوبيا، أعقبها اجتماع موسع طرح خلاله ممثلو الأطراف المعنية وجهات نظرهم حول الخطوات اللازمة من أجل التوصل إلى اتفاق مشترك.

زادت مبيعات الأسلحة على مستوى العالم بشكل واضح عام 2018 عما كانت عليه في 2017؛ وذلك وفقاً لتقرير جديد خاص بتجارة الأسلحة؛ حيث بلغت مبيعات 100 شركة لتصنيع الأسلحة في العالم 420 مليار دولار. فما أهمية ذلك؟ وما دلالاته؟

تزايد مبيعات الأسلحة في العالم يعكس طبيعة حجم الأزمات وشدة المنافسات



المتصاعدة في العديد من مناطق العالم. كما ظهرت شركتان تركيتان بدورهما بين المئة الأوائل في العالم، مع مبيعات بقيمة 2,8 مليار دولار؛ أي بزيادة نسبتها 22 بالمئة عن العام الذي سبقه؛ وذلك لأسباب من بينها انخراط أنقرة في صراع مسلح مع الأكراد.

وتضم قائمة شركات السلاح الـ 100 الأكبر، شركات من ثمانية بلدان إضافية: إسرائيل والهند وكوريا الجنوبية وتركيا وأستراليا وكندا وسنغافورة. وجميعها حققت حجم مبيعات بمبلغ 36.2 مليار دولار.

ولم يشمل التقرير الصين، وذلك لعدم توافر بيانات كافية، ولكن المعهد قدر أن هناك بين ثلاث وسبع شركات صينية بين أول مئة مصنعة للأسلحة؛ كما أشارت أبحاثه إلى أن بكين أنفقت 1,9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع كل عام منذ 2013.

وتعكس هذه الزيادة في مبيعات الأسلحة -سواء على مستوى عالمي أو على مستوى كل دولة أو شركة- حجم الطلب المتزايد على السلاح؛ وذلك بسبب استمرار الصراعات المسلحة والنزاعات الإقليمية والدولية؛ كما يعكس أيضاً مستوى التطور الذي وصلت إليه صناعة السلاح في العالم، وهو الذي يدفع الكثير من الجيوش إلى تحديث ترساناتها من الأسلحة التقليدية المختلفة. وهناك أيضاً دلالة أخرى مهمة لزيادة مبيعات السلاح، وهي زيادة حدة التنافس الدولي؛ مع تنامي الاهتمام بهذا النوع من الصناعات السلاح بشكل غير مسبوق، من قبل العديد من الدول التي بدأت تدخل سوق السلاح بقوة.

أظهر التقرير الذي أصدره معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام أن الولايات المتحدة تسيطر على تجارة السلاح؛ حيث ما زالت تصدر قائمة الدول المصدرة على مستوى العالم؛ وقد وصلت حصة المصنعين الأمريكيين من السوق العالمية في عام 2018 إلى 59 بالمئة؛ أي 246 مليار دولار من المبيعات بزيادة مقدارها 7,2 بالمئة عن العام الذي سبقه، مع استمرار شركة (لوكهيد مارتن) الأمريكية في تصدر مصنعي الأسلحة منذ عام 2009، إذ بلغت مبيعاتها العام الماضي 47,3 مليار دولار؛ أي ما نسبته تقريباً 11 بالمئة من السوق العالمي. وتعد هذه الزيادة كبيرة خلال سنة واحدة، بالنظر إلى المستويات المرتفعة أساساً لمبيعات الأسلحة الأمريكية مجتمعة؛ حيث استفادت الشركات الأمريكية من قرار إدارة الرئيس دونالد ترامب تحديث القوات المسلحة وزيادة الإنفاق العسكري بشكل كبير لتعزيز موقع الولايات المتحدة في مواجهة الصين وروسيا.

أما روسيا فقد احتلت المرتبة الثانية؛ حيث حققت الشركات الروسية حجم مبيعات بمبلغ 36.2 مليار دولار مستحوذة على ما نسبته 8,6 بالمئة من السوق العالمية للسلاح، وقد قفزت أكبر الشركات الروسية، (ألماز-انتي)، إلى المرتبة التاسعة مع مبيعات بقيمة 9,6 مليار دولار؛ أي بارتفاع نسبته 18 بالمئة عن العام الذي سبقه؛ وهذا يعود بشكل كبير إلى أن استثمارات روسيا المتزايدة في إنتاج السلاح مرتبطة بتطبيق برنامج تحديث عسكري كبير للفترة بين 2011 و2020، وما رافق ذلك من نمو مبيعات الأسلحة إلى دول أخرى، وخصوصاً صادرات منظومة الدفاع الجوي إس-400» ولاسيما لتركيا؛ حيث تسببت الصفقة بتوتر غير مسبوق في العلاقات بين أنقره وحلفائها في حلف الناتو.

أما المملكة المتحدة فقد بلغ نصيبها في السوق العالمية للسلاح 8,4 بالمئة تلتها فرنسا بنسبة 5,5 بالمئة؛ بينما برز اسم شركتين كبيرتين في التقرير، على مستوى الاتحاد الأوروبي، وهما (آيرباص) و(إم.بي.دي.إيه)، اللتان زادت مبيعاتهما بسبب استمرار النزاعات المسلحة والتوترات

نهاية التفكير الحالم في منطقة الشرق الأوسط (2 - 2)

نشرت مجلة «أتلانتيك» الأمريكية مقالاً للسفير السابق وليام بيرنز، رئيس مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، الذي شغل في السابق منصب نائب وزير الخارجية الأمريكية، بعنوان «نهاية التفكير الحالم في منطقة الشرق الأوسط» أكد فيه أنه قد حان الوقت لكي تتخلى الولايات المتحدة الأمريكية عن العقيدة التي سيطرت على السياسة الخارجية الأمريكية خلال الفترة الماضية والتي أدت إلى العديد من الكوارث في منطقة الشرق الأوسط.



من الأمور التي قد تُعرض أمن الولايات المتحدة للخطر. لن نكون قادرين على تجاوز كل الصعوبات التي سنواجهها من أجل الحفاظ على تلك المصالح، ولكن بوسعنا إدارة هذه الصعوبات بتكلفة مقبولة إذا كنا منضبطين بشأن الأولويات. والحقيقة الدامغة هي أن الإنفاق على خطط الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والمغامرات التي خضناها، وخاصة مشاريعنا لتغيير أنظمة الدول وإعادة هندسة مجتمعاتها وميلنا إلى مواجهة الخصوم مثل إيران بدلاً من احتوائهم، غالباً ما تقوض مصالح الولايات المتحدة بدلاً من حمايتها؛ فنحن لم يعد بإمكاننا الحصول على كل شيء.

• ثانياً، نحن بحاجة إلى إعادة ضبط علاقاتنا في جميع أنحاء المنطقة من أجل المساهمة في تعزيز بعض مظاهر النظام على المدى الطويل، سواء مع السعودية أو دول الخليج العربي الأخرى. وهذا يعني أنه يجب علينا دعمهم ضد التهديدات الأمنية الخارجية من إيران أو أي أطراف أخرى، وأن ندعم التحديث السياسي والاقتصادي في تلك الدول. كما أننا بحاجة إلى إيجاد طريقة للعودة إلى اتفاق نووي محدث مع إيران. ومع أن الاتفاق النووي مع إيران لن يكون وصفة سحرية لجميع خلافاتنا الخطيرة مع النظام الحالي في طهران، بما في ذلك عدوانها الإقليمي وقمعها الداخلي، إلا أنه سيكون نقطة انطلاق أساسية لمواجهة تهديدات إيران والحد منها. سيعتمد تحقيق ذلك بشكل كبير على قدرة السعوديين والإيرانيين على إيجاد أساس

أظهر الرئيس ترامب في حديثه الحماسي عن خطة «صفقة القرن»، لإنهاء الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، ميلاً واضحاً ومنهجياً نحو اليمين الإسرائيلي، وقام نتيجة لذلك بطمس أي أمل ممكن للتوصل إلى سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين قائم على مبدأ حل الدولتين. ولم يسبق للدبلوماسية الأمريكية من قبل أن قامت بالتخلي عن مثل هذا الكم من أوراقها التفاوضية بهذه السرعة.

لقد أصبحت السياسة الأمريكية في حفرة عميقة في الشرق الأوسط، وهي نتاج عقود من التعثر المستمر الذي بدأ في العراق منذ عام 2003، ومن أجل أن تتخلص السياسة الأمريكية من هذه المأزق، فإنه يجب على الرئيس ترامب أن يضع في اعتباره ثلاثة أمور مهمة:

• أولاً، نحتاج إلى إضفاء طابع من العقلانية على طموحاتنا ويجب إعادة تنظيم أدواتنا، فمنطقة الشرق الأوسط ليست أكثر أهمية لنا الآن مما كانت عليه عندما أصبحت الولايات المتحدة القطب الوحيد في العالم قبل 30 عاماً. فقد أصبح اقتصادنا يعتمد بشكل أقل على موارد الطاقة القادمة من الشرق الأوسط، وذلك في الوقت الذي نواجه فيه تحديات جيوسياسية أكثر صعوبة، مقارنة بما نواجهه في أماكن أخرى. وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن منطقة الشرق الأوسط أصبحت غير مهمة على الإطلاق لمصالح الولايات المتحدة، بل هذا يعني أنه يجب على السياسة الأمريكية أن تكون أكثر صرامة ودقة بشأن أين وكيف نستثمر مواردنا الشحيحة ونقوم بتحمل المخاطر. وفيما يتعلق بالمستقبل المنظور، ستظل لدينا العديد من الاهتمامات الأساسية المسلم بها، التي تشمل ضمان حرية الملاحة والوصول إلى إمدادات الطاقة في الخليج ومواجهة الهيمنة الإقليمية أو الخارجية التي قد تعرض لأمن الأصدقاء القدامى مثل إسرائيل أو حلفائنا من الدول العربية والعمل مع الآخرين لمنع ظهور الجماعات الإرهابية التي تتجاوز حدود المنطقة والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل وغيرها



يشعرون بالحيرة والاستياء من التكلفة الباهظة التي دفعتها الولايات المتحدة، سواء الاقتصادية منها أو على صعيد الأرواح بسبب مغامراتنا الطويلة. نحن بأمس الحاجة إلى أن نتجاوز التخبط وخيبات الأمل التي وصمت عصر الرئيس ترامب من دون الرجوع إلى التفكير الحالم الذي تسبب لنا في كثير من الأحيان بورطات وكوارث في الماضي. كما أننا بحاجة إلى تقييم مصالحن المتناقضة، وتجنب مصيدة تخفيض وجودنا أو الانسحاب من المنطقة من دون تفكير، بل القيام بتغيير شروط مشاركتنا في منطقة الشرق الأوسط المليئة بالتحديات وخيبات الأمل الدبلوماسية. كما يجب أن نضع في اعتبارنا المنافسين الخارجيين مثل روسيا والصين، ولكن يجب علينا ألا نشعر بالانزعاج منهم، فقد لعبت روسيا بقيادة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين دوراً ضعيفاً في منطقة الشرق الأوسط على مدى السنوات القليلة الماضية، ولا يزال دورها ضعيفاً، حيث تعتمد كل النجاحات التي حققتها روسيا في المنطقة خلال الآونة الأخيرة على أخطاء الآخرين، في حين دفع النفور من تحمل المخاطر الصين إلى الاكتفاء بمراقبتنا ونحن نعبر حقل الألغام الإقليمي. وفي الوقت الذي تظل فيه أوروبا شريكاً طبيعياً للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فإن الشراكة الفعالة سوف تتطلب منا الاستماع بشكل أكثر لحلفائنا الأوروبيين، كما تتطلب منهم تحمل المزيد من المسؤوليات. وفي حال تمكنا من استعادة الشعور بالانضباط والالتزام بالأطر والمعايير التي حركت دبلوماسية الرئيس جورج بوش الأب ووزير خارجيته جيمس بيكر، التي كان من أهمها استشعار الثقل الجيوسياسي للولايات المتحدة الأمريكية، فنحن لا نرى أي سبب سيمنعنا من الانتقال إلى لعب دور مختلف تماماً في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من دون أن نكون عرضة لمواجهة انتكاسات هائلة وربما سنكون قادرين على تحقيق بعض النجاحات الممكنة. لقد حان الوقت بالتأكيد لمحاولة ذلك.

للتعايش الإقليمي بينهما مبني على مصلحة كليهما في توفير منافسة مستقرة. وقد أشارت الاتصالات التي جرت بينهما مؤخراً بشأن الحرب في اليمن، إلى أنهما أصبحا يدركان هذا الواقع. ولهذا، فإنه يجب علينا دعم وتعزيز حوارهما وليس تخريبه. ومن المرجح أن تظل بلاد الشام منطقة شائكة لعدة عقود. إن التزامنا بأمن إسرائيل عميق الجذور، ومع ذلك، فإنه من الصعب علينا رؤية كيف أن حل الدولة الواحدة سيخدم مصالح إسرائيل الأمنية الطويلة الأجل ومستقبلها كدولة ديمقراطية، مع وجود غالبية من العرب في الأرض التي تسيطر عليها إسرائيل من نهر الأردن إلى البحر المتوسط. وفي هذه الظروف، من المحتمل أن تتعرض الأردن، الشريك القوي للولايات المتحدة منذ سنوات عدة، لأضرار جانبية مع إحياء اليمين الإسرائيلي جهوده المتعلقة بتصدير مشكلة إسرائيل الديموغرافية إلى الجانب الآخر من نهر الأردن، وهو الخطر الذي يجب على الولايات المتحدة الانتباه إليه.

• ثالثاً، نحن بحاجة إلى إيجاد توازن أفضل بين جهود مكافحة الإرهاب التي لا يمكننا إهمالها ووجود حملة طويلة الأجل للمساعدة في معالجة المشاكل الاقتصادية والسياسية الإقليمية التي لا يمكننا تجاهلها أيضاً، حيث إن الترشيد والتخفيض التدريجي لبصمتنا العسكرية الواسعة لمكافحة الإرهاب قد طال انتظارهما. فنحن لا نملك خطة مارشال جديدة للقيام بها، حيث إن مثل هذا النوع من الاستثمار الضخم ليس مجرد اقتراح غير واقعي البتة بالنظر إلى قيود مواردنا المتاحة، بل يُعتبر أيضاً غير منطقي في منطقة غالباً ما نقوم فيها بتضخيم إمكانات مساعداتنا الخارجية؛ ولهذا يتعين علينا تركيز مواردنا وجهودنا الدبلوماسية، حيث توجد أكثر الفئات تعرضاً للخطر والأكثر خسارة في حال انعدام الأمن. نقترّب حالياً من مرور عقدين من الزمن على بدء تدخلنا العسكري في أفغانستان، وما نزال محاصرين في حرب مفتوحة على الإرهاب في الشرق الأوسط. وكثير من الأمريكيين

الإمارات الأكثر نفاذاً للألياف الضوئية عالمياً



الخامس (5G)، بما يسهل من توفير أهم التقنيات الحديثة، ودفع عجلة الابتكار الشامل»، لافتاً النظر إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه اتصالات، بفضل استثماراتها المتواصلة للارتقاء بالقدرة الشبكية، حتى أصبحت شبكتها اليوم الأسرع والأكثر تطوراً في المنطقة، ما أسهم في ترسيخ ريادة الإمارات على الخريطة العالمية في هذا المجال، للعام الثالث على التوالي.

تواصل دولة الإمارات تصدر المشهد العالمي، بتحقيقها أعلى نسبة نفاذ لشبكة الألياف الضوئية الواصلة إلى المنازل (FTTH)، للعام الثالث على التوالي، ما يجعلها مركزاً للابتكار الرقمي الشامل، وحاضنةً لأحدث التقنيات والحلول الذكية، بفضل إمكاناتها الشبكية المتطورة، وبحسب آخر تقرير صادر عن المجلس العالمي للألياف الضوئية الواصلة للمنازل. وقد تربعت دولة الإمارات على رأس قائمة الدول التي تمتلك شبكات الألياف الضوئية على مستوى العالم، بربطها 95.7% من المنازل في الدولة، لتتجاوز بذلك سنغافورة والصين وكوريا الجنوبية وهونج كونج واليابان. وقال جوان كولينا، رئيس المجلس العالمي للألياف الضوئية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: «تكمن أهمية الألياف الضوئية، اليوم، في قدرتها على دعم الإمكانيات الشبكية المستقبلية، وخاصة مع إطلاق شبكة الجيل

10% نمو سوق الأمن الإلكتروني في الإمارات عام 2019



شهد سوق خدمات الأمن الإلكتروني في دولة الإمارات نمواً بنسبة 10% خلال 2019، وفقاً لخبراء في شركة بالو ألتو نتوركس الأمريكية، المتخصصة في الأمن السيبراني، التي شهدت أنشطتها في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا نمواً بنسبة 28% خلال العام كذلك. وأطلقت الشركة، خلال مؤتمر صحفي في دبي أمس، أبرز توقعاتها المتعلقة بالأمن الإلكتروني لعام 2020 فذكرت أن الذكاء الاصطناعي سيكون له تأثير كبير في توجهات السوق من تبسيط عمليات الأمن الإلكتروني، وتقليص الوقت اللازم للإجراءات الروتينية

المستخدمة لمعالجة الهجمات. وأكد حيدر باشا، مدير أول ورئيس أمن المعلومات لدى بالو ألتو نتوركس في الشرق الأوسط وإفريقيا خلال المؤتمر، أن نسبة كبيرة من الشركات في دولة الإمارات تتمتع بوجود بروتوكول للتجارب مع الهجمات التي يمكن أن تتعرض لها الشركات. ويتوقع تقرير لشركة أكسنتر أن تهدد المخاطر السيبرانية ما قيمته 5.2 تريليونات دولار من الأصول حول العالم، وذلك من عام 2019 حتى عام 2023. وتوقع باشا نمو عدد أجهزة إنترنت الأشياء المتصلة بشكل تجاري كبير خلال المرحلة المقبلة، وهو ما سيشكل تحدياً جديداً للشركات، ويفتح المجال لنمو خدمات سحابية، لتصبح أكثر تخصصاً يتم فيها حفظ البيانات الناجمة عن إنترنت الأشياء، وجعلها في منأى عن البيانات الأكثر حساسية. ولفت باشا النظر إلى أن شبكات الجيل الخامس ستعزز من أداء واتساع نطاق استثمار تقنية إنترنت الأشياء للبيانات، ما سيدفع الشركات إلى استثمارها بشكل تجاري.

النفط يرتفع لكن حرب التجارة تنال من توقعات الطلب



ارتفعت أسعار النفط أمس الثلاثاء، حيث استمر الدعم المستمد من اتفاق أوبك الأسبوع الماضي مع منتجين آخرين في تعميق تخفيضات الإنتاج في 2020، لكن توترات التجارة الأمريكية الصينية ألقَت بظلالها على توقعات الطلب. وتحدد سعر التسوية لخام برنت على ارتفاع تسعة سنتات إلى 64.34 دولار للبرميل، وارتفع خام غرب تكساس الوسيط 22 سنتاً بما يعادل 0.4 بالمئة إلى 59.24 دولار للبرميل. وفي الأسبوع الماضي، اتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول ومنتجون متحالون معها مثل روسيا على تعميق تخفيضات الإنتاج من 1.2 مليون برميل يومياً إلى 1.7 مليون برميل يومياً لدعم الأسعار. لكن مهلة 15 ديسمبر لفرض الجولة التالية من الرسوم الجمركية الأمريكية على الواردات الصينية أثقلت كاهل الأسواق.

التبادل التجاري بين الإمارات و"دول مجلس التعاون" عام 2018 / (بالمليار درهم)

نحو **221 مليار درهم** حصة دول "مجلس التعاون" من إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات



45
مع عُمان



107.4
مع السعودية



28.9
مع البحرين



39.2
مع الكويت



مصدر البيانات: الاتحاد، البيان، العين الإخبارية

TheECSSR     

26 مع قطر
حتى نهاية عام 2016





كل الوقائع تشير إلى استمرار المظاهرات وربما تزايدها، خاصة بعد عمليات الاغتيال والمجازر التي أصابت الشعب العراقي بالصدمة. برهم صالح يدعو للتعاون في تسمية رئيس وزراء جديد.

بالتقصير في حماية المتظاهرين، إلى درجة التواطؤ، خاصة بعد مجزرتي ساحة الخلاني وجسر السنك؛ وقد وصفت رئاسة الأركان مطالب المتظاهرين بالمشروعة. ورغم كل ذلك فقد تواصلت سياسة استهداف نشطاء الحراك التي تقول السلطات إنها لا تعرف من يقف وراءها بعد، حيث تم اغتيال الناشط علي نجم اللامي في منطقة الشعب بعد عودته من ساحة التحرير في بغداد. وتعرض عدد من الناشطين في أماكن مختلفة من العراق إلى تهديدات وعمليات خطف وقتل، ومن بينهم الناشط فاهم الطائي الذي تم اغتياله أمام منزله في مدينة كربلاء بسلاح كاتم للصوت مساء الأحد الماضي.

من جهة أخرى، دعا الرئيس العراقي برهم صالح، يوم أمس الثلاثاء، الكتل والقوى السياسية إلى التعاون من أجل تسمية مرشح لتشكيل الحكومة الجديدة يحظى بالقدرة على تلبية مطالب الشارع؛ وقال صالح في بيان صحفي، بمناسبة ذكرى الانتصار على تنظيم داعش: «أدعو الكتل السياسية إلى أن نتعاون جميعاً لتسمية من نرتضيه، ونتفق عليه لتكليفه برئاسة مجلس الوزراء، وتشكيل حكومة جديدة ضمن المُدَد والسياقات الدستورية». كما حث صالح، القوات الأمنية على حماية الاحتجاجات وأكد ضرورة أن تكون «الساحات والجسور نقاط تلاقٍ، لا تقاطع»، وأن لا يسمحوا «للأعداء بأن يشوهوا تاريخنا وانتصاراتنا بالمدسين والمخربين الذين يريدون بالعراق وأهله سوءاً».

تصميم على مواصلة الاحتجاجات حتى تحقيق مطالب الحراك

توافد عشرات الآلاف من المحتجين على ساحة التحرير للضغط على السياسيين لتشكيل حكومة جديدة سريعاً، وتعبيراً عن رفض استهداف المحتجين والنشطاء؛ بينما دعا الرئيس العراقي، برهم صالح، المحتجين والسياسيين إلى التعاون من أجل اختيار رئيس للوزراء.

الاحتجاجات التي دعا إليها الحراك الشعبي الذي يقوده الشباب لتكون في ساحة التحرير، جاءت بعد ارتكاب مجازر بحق المحتجين لقيت إدانات دولية واسعة، وكذلك بعد عمليات اغتيال واختطاف لنشطاء الحراك؛ وقد لقيت الدعوة استجابة كبيرة، حيث تشهد بغداد منذ أمس توافداً كبيراً من كل المدن العراقية، فيما يؤكد المتظاهرون سلمية احتجاجاتهم، مطلقيين هاشتاغ #خلوها_سلمية.

وقد أكد المتظاهرون تصميمهم على الحشد في ساحة التحرير تحديداً، رغم التهديدات التي أطلقها بعض قيادات ميلشيات الحشد الشعبي وعلى رأسهم قيس الخزعلي، زعيم عصابات «عصائب أهل الحق»، الذي حذر من عمليات قتل كبيرة إذا ما أقيمت المظاهرات الحاشدة في وسط بغداد.

وقد بدأت اليوم الأربعاء السلطات العراقية بالفعل، في اتخاذ إجراءات أمنية احترازية مشددة في مختلف المحافظات، حيث عملت قيادة شرطة الديوانية على تشديد الإجراءات الأمنية لمنع تكرار أحداث ميسان وكربلاء؛ فيما أعلنت قيادة شرطة كربلاء تعزيز إجراءاتها الأمنية بشكل مكثف في المحافظة لتوفير الأمن والأمان وحماية المتظاهرين السلميين، وكثفت انتشارها في عموم أرجاء المحافظة بهدف تعزيز نقاط التفتيش ونصب كمائن مفاجئة، والتفتيش الدقيق للعجلات والأشخاص والدراجات. كما كشفت مصادر أمنية في البصرة جنوب العراق، عن دخول القوات الأمنية كافة في حالة الإنذار القصوى اعتباراً من يوم أمس؛ تحسباً لأي طارئ. وفي السياق نفسه، وجهت رئاسة أركان الجيش العراقي رسالة للمتظاهرين تعهدت خلالها بتوفير الحماية لهم؛ وذلك بالتزامن مع الذكرى الثانية لانتصار الجيش العراقي على تنظيم «داعش» في العراق، والتي صادفت العاشر من ديسمبر؛ كما تأتي الرسالة بعد الانتقادات الشديدة التي وُجّهت للأجهزة الأمنية واتهامها

في محاضرة «الإمارات للدراسات» رقم (720) فاطمة الصايغ تستعرض كتابها «دولة الإمارات العربية المتحدة - صعوبات التأسيس ومقومات البناء»



واجهها العالم عبر سياسة حكيمة في إدارة الأزمات، أما المرحلة السابعة فهي الفترة من عام 2004 وحتى الآن، وهي فترة التألق التي قادها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وحقق في الدولة نهضة تنموية متألقة، وسياسة خارجية نشطة، آتت أكلها من خلال الاعتراف الدولي بها كلاعب إقليمي ودولي مهم.

الجدير بالذكر أن الدكتورة فاطمة حسن الصايغ، تُدرّس تاريخ دولة الإمارات والخليج العربي بقسم التاريخ والآثار في جامعة الإمارات العربية المتحدة بالعين، وتشغل عضوية مجلس أمناء مؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية منذ عام 2009 حتى الآن. وصدر للدكتورة الصايغ، عدد من الكتب والأبحاث العلمية الرائدة، كما شاركت في كثير من المؤتمرات العلمية والندوات المحلية والإقليمية والدولية، وهي تشغل عضوية عدد من كبريات الهيئات العالمية والجمعيات المهنية والمجالات العلمية. وحصلت الدكتورة فاطمة الصايغ على العديد من الجوائز، مثل: جائزة المبدعين من دول مجلس التعاون الخليجي عام 2019، وجائزة المرأة المتميزة، فرع الإنجازات الوظيفية، وجائزة سلطان بن علي العويس لأفضل كتاب عن دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1997 (الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة)، وغيرها. والدكتورة فاطمة الصايغ، تحمل درجة الدكتوراه من جامعة إسكس بالمملكة المتحدة عام 1989، ودرجة الماجستير من جامعة وسكونسن بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1984، ودرجة الليسانس في التاريخ الحديث من جامعة الكويت.

نظم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ضمن فعالية «كتاب في ساعة»، محاضرتة رقم (720)، استعرضت فيها الدكتورة فاطمة حسن الصايغ، أستاذة جامعية في جامعة الإمارات، كتابها «دولة الإمارات العربية المتحدة - صعوبات التأسيس ومقومات البناء»، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 10 ديسمبر 2019 في مكتبة اتحاد الإمارات، بمقر المركز في أبوظبي.

واستهلت الدكتورة الصايغ محاضرتها، بتقديم جزيل الشكر لسعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام المركز، مثمناً الدور الحيوي الذي يقوم به المركز في مختلف المجالات البحثية والمعرفية التي يعمل بها، وحرصه الدؤوب على تنظيم فعاليات تسلط الضوء على تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة وحاضرها ومستقبلها المنشود. وبدأت الدكتورة الصايغ الحديث عن كتابها «دولة الإمارات العربية المتحدة - صعوبات التأسيس ومقومات البناء»، من خلال الإحاطة بتأسيس الدولة ومراحل المسيرة الاتحادية، وتأكيد أن تجربة دولة الإمارات تعدّ نموذجاً يحتذى به في بناء الدول الحديثة، ومدرسة مرموقة في تأسيس وبناء الدول القومية على أسس واضحة ومتينة، وذلك على الرغم من الصعوبات التي كانت تحيط بالمنطقة. وتطرقت الصايغ إلى أن تأسيس اتحاد الإمارات واجه عوائق لم تحدّ من قدرة الدولة على التغلب عليها وتطويعها لتصبح عامل وحدة عوضاً عن عامل تشتت. وعن مراحل تأسيس الاتحاد، تطرقت الصايغ في حديثها إلى المرحلة الأولى وهي مفاوضات الوحدة من عام 1968 إلى عام 1971 التي سمتها الكاتبة «المخاض العسير» قبل ولادة الاتحاد، ثم المرحلة الثانية الممتدة من عام 1971 إلى عام 1976، التي شهدت أهم لبنة في الاتحاد وهي بناء الانتماء الوطني له عوضاً عن الإمارة أو القبيلة، ثم تحدثت المحاضرة عن المرحلة الثالثة بين الأعوام 1976 و1981 وفيها توحد الجيش وتكونت القوات المسلحة وولدت الدولة العصرية بكامل مقوماتها.

وقالت إن المرحلة الرابعة، وهي الفترة من عام 1981 إلى عام 1991، تميزت بالاستقرار الداخلي في مواجهة الأزمات الخارجية، ثم تبعها المرحلة الخامسة الممتدة من عام 1991 إلى عام 2001، التي اتسمت بوجود رغبة حقيقية في استمرار المنجز المحلي وبزوغ دولة الإمارات كنجم نشط على الساحة الدولية، تلتها المرحلة السادسة في الفترة من عام 2001 إلى عام 2004، حيث تمكنت الدولة من معالجة التحديات الخطيرة التي